
مستقبل العلاقات الدولية في الألفية الثالثة

شكر واجب

د. محمد رأفت محمود*

الدكتور بطرس بطرس غالى بعيداً عن مناصبه
الرفيعة التى تبوأها - آخرها أمين عام المنظمة
الفرانكفونية - هو قيمة عليا ورمز بليغ لرجل مصرى
حمل على كتفيه حكمة أمته وحضارتها ، حتى وهو
على قمة المسؤولية الدولية فى الأمم المتحدة ، فأعطى
لوطنه كما أعطى للإنسانية . وحاول واجتهد ليجعل من
المنظمة الدولية منبراً ديمقراطياً يتسع للجميع على قدم
المساواة ، ودفع صابراً ثمن تمسكه بالمبادئ السامية

*رئيس جامعة أسيوط

التي قامت عليها الأمم المتحدة . وقد زكته مواقفه وتاريخه لكى يتبوأ موقعاً دولياً جديداً فى منظمة الفرانكفونية عرفاناً من المجتمع الدولى لدوره فى خدمة الإنسانية ، ونضاله المستمر من أجل إيجاد دور لائق بالقارة الأفريقية ، التي اقترب من همومها ومشكلاتها وعمل طويلاً من قبل فى خدمة سكانها ، وفض المنازعات والصراعات بين دولها وشعوبها وكرس حياته لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار فى ربوعها.

وسوف تظل جامعة أسيوط تذكر له بالخير قبوله لدعوة مركز دراسات المستقبل لزيارة الجامعة والحديث إلى أبنائها والدخول معهم فى حوار مفتوح حول "مستقبل العلاقات الدولية فى الألفية الثالثة" . وهو حديث نشر لمركز دراسات المستقبل أن قام بتسجيله وتوثيقه فى هذه المطبوعة لتبقى محفوظة فى الذاكرة التاريخية يرجع إليها المهتمون بمستقبل

العلاقات الدولية والمتابعون لتغير القوى فى النظام
الدولى والباحثون عن اليقين فيما طرأ وسوف يطرأ
على خريطة العلاقات الدولية ، وفى الدور الذى
ينتظرنا والتحديات التى يمكن أن تواجهنا والفرص
التى تلوح من حولنا.

إننا نجدد للدكتور غالى - بمناسبة صدور هذه
المطبوعة التى تحمل محاضراته - شكرنا وتقديرنا
ونسأل الله أن يرزقه العفو والعافية وأن يمد له فى
أجله ليواصل عطاءه المتدفق كالنهر.

والله الموفق..

تقديم

د. محمد إبراهيم منصور*

الدكتور بطرس بطرس غالى نموذج وطنى مرموق،
تتفق معه أو تختلف لكن يظل احترامك له - فى
الحالين - لا يتغير . وهو صفحة من التاريخ المصرى
نتفق مع ما جاء فيها أو نختلف لكننا لا نملك إزاءها
غير التوقير . لم نكن نعرف قبل أن نقرب منه
ونتعرف عليه ونتحدث إليه إلا ما كتب هو عن نفسه
وما كتبه عنه الآخرون أو تناقلوه عن سيرته سواء

* مدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط

وهو يتدرج فى هياكل المسئولية الوطنية ، أستاذاً جامعياً وصحافياً، ووزيراً ودبلوماسياً لامعاً ، أو وهو على قمة النظام الدولى أميناً عاماً للأمم المتحدة ثم أميناً عاماً للفرانكفونية فى بازغ عهدها ، ولكننا بالاقتراب منه وجدنا فيه شخصية المصرى ، البسيط ، النبيل ، الذى صاغه التاريخ من ماء النيل وطينه، ومن وفاء شعبه وصلابة صخوره . شخصية عظيمة الثراء بما تختزنه فى ضميرها من حكمة التاريخ وعراقة الموروث الحضارى المصرى.

وقد قبل الدكتور بطرس غالى دعوتنا - التى زكاها مشكوراً رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية السفير المرموق الدكتور محمد إبراهيم شاكر - ليحاضر عن " مستقبل العلاقات الدولية فى الألفية الثالثة " ويفتح حواراً مع شباب الجامعة وأساتذتها عن النظام الدولى ، الذى كان إصلاحه ساحة اجتهد غامر الدكتور غالى بخوضها، وفرساً راهن على ركوبه فى

مضمار تغيرت فيه " قواعد اللعبة ". ففى السنوات القليلة التى قضاها الدكتور غالى فى "بيت من زجاج" - وهو الوصف الذى أطلقه على الأمم المتحدة - لم يتردد فى الدعوة إلى ديمقراطية العلاقات الدولية التى مالت فيها الموازين ميلاً كبيراً ، وفى المطالبة بكسر احتكار سلطة القرار الدولى ، والشروع فى إصلاح هياكل الأمم المتحدة ومقاومة الهيمنة المنفردة عليها، وفتحت اجتهاداته - التى جنت عليه - باباً واسعاً للجهر بالدعوة لإيجاد جيل ثالث من المنظمات الدولية يضم حركات المجتمع المدنى غير الحكومية التى اشتد ساعدها وقويت شوكتها فى السنوات الأخيرة ، وارتفع صوتها فى سياتل و دافوس و ديربان و برتو اليجيرى ، تعارض العولمة ومنظمة التجارة العالمية وتطالب بتجارة عادلة للدول الأشد فقراً ، وتسوية عادلة لديون الدول الأفريقية الفقيرة ، وبناء نظام اقتصادى عالمى

لا يحتكر الأغنياء منافعهم ، وتناهض العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان.

وبفضل اجتهادات الدكتور غالى ، وما نزل به من ضميم، ارتفعت ومازالت ترتفع أصوات عديدة تطالب بضرورة وضع قيود على حق الفيتو وتوسيع العضوية الدائمة والمؤقتة فى مجلس الأمن ، وتنشيط دور الجمعية العامة واستعادة صلاحيتها ، واسترداد الحياة والفعالية إلى نظام الأمم المتحدة . ورغم أن محاضرة الدكتور غالى كانت قبل شهور قليلة من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على واشنطن ونيويورك إلا أن هذه الأحداث جددت الحديث مرة أخرى إلى دعوة الدكتور غالى عن أهمية العدالة فى النظام الدولى وتصحيح نظام الأمم المتحدة وتوسيع سلطة القرار الدولى ومقاومة الهيمنة والافراد بالحكم فى القضايا الدولية.

أننا نجدد شكرنا للدكتور غالى ولرئيس المجلس
المصرى للشئون الخارجية الدكتور محمد إبراهيم شاكر
ونهدى هذه المحاضرة - الوثيقة إلى الأجيال الجديدة
من شبابنا المتطلعين إلى نظام عالمى عادل تختفى فيه
المعايير المزدوجة والسياسات الانتقائية .
والله من وراء القصد .. وهو يهدى إلى سواء السبيل

مستقبل العلاقات الدولية فى الألفية الثالثة

د. بطرس بطرس غالى

أمين عام منظمة الفرانكفونية

أولاً، أريد أن أقدم جزيل الشكر لمركز دراسات المستقبل ، وللقيادات الجامعية بجامعة أسيوط ، التي وجهت إلى هذه الدعوة الكريمة التي أتاحت لي فرصة الحوار مع الجيل الجديد، الذي أوّمن بدوره ، سواء فيما يتعلق بالعلاقات الدولية أو فيما يتعلق بالشئون الوطنية.

لقد انتهت الحرب الباردة فى نهاية القرن الماضى بانتصار العملاق الأمريكى على العملاق السوفيتى. وعادةً بعد الحروب الكبرى تنعقد مؤتمرات يُتفق فيها على تنظيم العلاقات الدولية. فبعد حروب نابليون فى

أوروبا انعقد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ . وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى انعقد مؤتمر فرساي بفرنسا الذي أدى إلى قيام عصبة الأمم. وبعد الحرب العالمية الثانية انعقد مؤتمر سان فرانسيسكو بأمريكا والذي أدى إلى قيام الأمم المتحدة. أما بعد انتهاء الحرب الباردة فلم تنعقد أي مؤتمرات لوضع أسس للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة. لماذا؟ في الواقع هناك تفسيران لذلك. الأول: أن العملاق الأمريكى وهو المنتصر الوحيد في هذه الحرب الباردة ، قد رأى أنه يستطيع أن يتولى بمفرده إدارة العلاقات الدولية. ومن ثم فلسنا بحاجة لمؤتمر دولي لوضع أسس للعلاقات الدولية فيما بعد الحرب الباردة. والسبب الثانى: أن العملاق الأمريكى كان مقتنعاً أنه من خلال تطبيق النظام الديمقراطي داخل الدول ، ومن خلال الاقتصاد الحر يستطيع أن يحكم المجتمع الدولي ويحكم العالم. لقد كانت النظرية السائدة في ذلك الوقت ، وحتى وقت

قريب أن النظام الديمقراطي لا يصلح إلا للدول الغنية التي وصلت إلى درجة عالية من الرقى ، لكنه لا يصلح للدول النامية ولا للدول الفقيرة، لاسيما أن الديمقراطية تتطلب حداً أدنى من المستوى الحضاري والثقافي. وقد تبين بعد الحرب الباردة وفي ظل العولمة الجديدة ، أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والديمقراطية ، ولا بد من ربط الديمقراطية مع التنمية إذا أردنا أن نتقدم ونلعب دوراً في المجتمع الدولي. وقد شجعت الولايات المتحدة هذه الفكرة، وهي فكرة ربط الديمقراطية بالاقتصاد الحر. يضاف إلى ذلك ظاهرة جديدة وهي انه قد لازم الاقتصاد الحر ثورة هائلة فى تكنولوجيا الاتصالات والأبحاث والمنشآت عن طريق الإنترنت ، حيث حلت الصورة محل الكتاب. وهذه ظاهرة جديدة وخطيرة . ولاشك أن التلازم بين الاقتصاد الحر والثورة التكنولوجية أدى إلى عولمة الاقتصاد وعولمة عدد من

المشاكل . وقد أشرت أكثر من مرة إلى خطورة هذه الثورة التكنولوجية الجديدة.

وهناك رأى يذهب إلى أن تلك الثورة التكنولوجية قد تساعد على التقليل من الهوة والفرق الشاسع بين الشمال والجنوب. وهناك آراء أخرى ترى العكس ، بمعنى أن تلك الثورة التكنولوجية ستزيد من الفرق والهوة بين الشمال والجنوب لكن لماذا؟ لأن كثيراً من بلاد العالم الثالث لا توجد لديها كهرباء ، ومن ثم لا تستطيع أن تستفيد من الوسائل التكنولوجية الحديثة ، إلا بالقدرة على القراءة والكتابة. ونجد أن ٥٠% من شعوب العالم الثالث لا يجيد القراءة والكتابة، ولكن الخطورة أن الثورة التكنولوجية تؤدي إلى حائط جديد أكثر خطورة وأعلى ارتفاعاً من حائط برلين الذي عزل برلين الشرقية عن برلين الغربية، وكان انقسام المدينة رمزاً لانقسام العالم بين معسكرين ، كما أدى إلى انقسام أوروبا ، الأمر الذي يجعل هذه الثورة

التكنولوجية تخلق انقساماً جديداً أشد وأقوى من الانقسام الموجود حالياً بين الشمال الذى سيزداد تقدماً، والذى سيلجأ إلى العديد من الوسائل فى ميادين مختلفة وبين الجنوب الذى يزداد فقراً وتخلفاً.

**السؤال هنا من هو الذى سيتولى الإشراف على العلاقات الدولية فيما بعد الحرب الباردة؟ من الذى سيتولى الإشراف على تلك الثورة الجديدة؟

كيف نستطيع تنظيم العلاقات الدولية فى ظل:

١- فترة ما بعد الحرب العالمية الباردة

٢- وجود ثورة تكنولوجية جديدة وهائلة لا يوجد

لها سابقة فى المجتمع الدولي؟!

هل سيتولى الإشراف على العلاقات الدولية فى ظل هذا الوضع العملاق الأمريكى؟ أم سيتم هذا الإشراف فى ظل نوع من التعددية أى مجموعة من الدول ، أى

تحقيق حد أدنى من ديمقراطية العلاقات الدولية؟ هذه هي القضية الأساسية.

عندما توليت منصب الأمين العام للأمم المتحدة وفى ٣١ يناير عام ١٩٩٢ أى شهر بعد ولايتى لهذا المنصب انعقد مجلس الأمن ، ولأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة ، على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات، وطلبوا من الأمين العام أن يقدم ورقة عمل لوضع تصور للعلاقات الدولية فى إطار الأمم المتحدة ، وفى ظل مبادئ وأهداف الأمم المتحدة. وقد وضعت ورقة عمل سميت "أجندة السلام". هنا تبين منذ البداية الخلاف الكبير بين الدول التى تؤمن بحد أدنى من الديمقراطية فى العلاقات الدولية ، أى الدول التى تؤمن بالتعددية . وبما أننا نتحدث عن التعددية الحزبية نستطيع أن نتحدث عن التعددية الدولية. وكما أن التعددية الحزبية تمثل حداً أدنى من الديمقراطية الوطنية، فالتعددية الدولية تمثل حداً أدنى من

الديمقراطية الدولية . هذا التيار وهو تيار أنصار الأمم المتحدة نجد في مقابله تياراً آخر يرى أنه لابد من سيطرة العملاق الأمريكي الأوحـد ، ولابد من إيجاد ما يسمى "إمبريالية جديدة" للسيطرة على العلاقات الدولية. فكان هناك خلاف بين أنصار الهيمنة من ناحية وأنصار الديمقراطية من ناحية أخرى. خلاف بين التعددية من ناحية وحكم العملاق الأمريكي الأوحـد من ناحية أخرى . والفكرة كما قلت كانت قائمة قبل ذلك . فالفكرة كما ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهى أن التحالف الذي أدى إلى انتصار الحلفاء سيستمر بعد انتهاء الحرب ولكن الحرب الباردة أدت إلى انشقاق وأدت إلى تجمد الأمم المتحدة ، فلم تستطع الأمم المتحدة أن تحقق أي هدف من الأهداف باستثناء دورها الهام وهو تصفية الاستعمار، فعلى سبيل المثال نجد أن القارة الأفريقية في عام ١٩٤٥ كانت ممثلة أثناء مؤتمر سان فرانسيسكو بثلاث دول فقط وهى

مصر وليبيريا وأثيوبيا . أما اليوم فهناك ٥٥ دولة أفريقية أي أن كافة الدول الأفريقية ممثلة في الأمم المتحدة. وعند قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٧ كان هناك سبع دول. أما الآن فهناك ٢١ دولة ممثلة فيها. وباستثناء تصفية الاستعمار وإقامة حوار بين القطبين الشهيدين ، العملاق الأمريكي والعملاق السوفيتي لم تقم الأمم المتحدة بتحقيق الهدف المنشود وهو فكرة التعددية ، وبالتالي نجد أننا قد عدنا للفكرة الأساسية وهي سيطرة دولة واحدة. إذن هذه صورة نستطيع أن ننقل من خلالها إلى وضع رؤية مستقبلية للألفية الثالثة وهو موضوع الندوة التي طلب منى مركز دراسات المستقبل أن أحاضر فيها.

بداية لابد من الإشارة إلى أن الباحثين في الدراسات المستقبلية للعلاقات الدولية لم يشيروا إلى أزمة البترول، ولم يفكروا في الثورة التكنولوجية. فالدراسات المستقبلية خطيرة للغاية وقد لا تحقق

الغرض المنشود منها ، ولكن أستطيع أن أقول أن الألفية الثالثة أو على الأقل القرن الحالى سيشهد استمراراً للسيطرة الأمريكية. وترجع تلك السيطرة ليس فقط إلى القوى العسكرية والتقدم التكنولوجى ولا التقدم الفنى ، بل إلى انفتاح الولايات المتحدة على المجتمع الدولى . بمعنى آخر أى مهاجر يستطيع أن يصل فى أمريكا إلى أرقى المناصب.

كسينجر وزير خارجية أمريكا ولد فى ألمانيا ووصل إلى منصب وزير خارجية الولايات المتحدة. مادلين أولبرايت ولدت فى تشيكوسلوفاكيا ووصلت إلى منصب وزيرة خارجية أيضاً. فكافة الخبرات وكافة القدرات متوفرة فى الولايات المتحدة ومندمجة فى المجتمع الأمريكى ، وهذه ظاهرة ليست موجودة فى أوروبا ، كما أنها ليست فى آسيا وكذلك المجتمع العربى . فهذه القدرة تعطى للولايات المتحدة فرصة للتقدم على غيرها من بلدان العالم. وقد ذكرت للزملاء صباح اليوم

فى مركز دراسات المستقبل أننى ذهبت فى زيارة لكندا لأداء مهمة وطلب منى مقابلة الحاكم العام وهو بمثابة رئيس الدولة . وقيل لى أن الحاكم العام ولدت بهونج كونج وتجنست بالجنسية الكندية وهى بالفعل سيدة ذات ملامح صينية . لماذا لأن هناك جالية صينية كبيرة بكندا خرجت من هونج كونج وتايوان، ولها رؤوس أموال ضخمة ، والحكومة رأت أن تأخذ فى اعتبارها وجود هذه الجالية الصينية وعينت صينياً حاكماً عاماً . وهذا لا يمكن أن يتم فى إنجلترا أو فرنسا أو مصر أو أي دولة من دول العالم الثالث ، ولكن يتم فى أمريكا بالذات، فهذه القدرة على الانفتاح تعطى الولايات المتحدة فرصة للتقدم على الدول الأخرى. يقابل هذا التقدم ضعف الدول الأخرى . فالدول الأوروبية ما زالت منقسمة والوحدة الأوروبية لم تكتمل بعد، الاتحاد السوفيتي إنهار ، وأكثر من ذلك ، دولة كالصين ليس لديها الرغبة أو الإرادة السياسية لأن تلعب دوراً فى

السياسة الدولية فى الوقت الحاضر. فهى ذات حضارة عمرها خمسة آلاف عام ، وعاشت هذه الحضارة واللغة منذ خمسة آلاف عام، ومع ذلك فالصين فى تطور وفى نمو. ففي شنغهاى توجد أربعون ناطحة سحاب بينما فى نيويورك لا توجد سوى اثنتين أو ثلاث فقط . وقد حضرت العديد من اللقاءات فى مراكز الأبحاث الصينية فوجدت مستوى يكاد يفوق ما وجدته من مستوى فى مراكز الأبحاث الأمريكية أو الإنجليزية أو الفرنسية . فلاشك أن الصين هى الدولة القادمة أو العملاق القادم ، ولكن ليست لديها الرغبة فى الوقت الحاضر لتلعب دوراً فى السياسة الخارجية.

وهناك مثل آخر، دولة ألمانيا أرادت أن تتغلب على انقسام ألمانيا وبالتالي قررت بأن لا تهتم فى الوقت الحاضر بالسياسة الخارجية . وكذلك الوضع بالنسبة لليابان إذن السيطرة الأمريكية على العلاقات الدولية ترجع إلى سببين:

الأول: يرجع إلى القوة الأمريكية في كافة الميادين
والثاني: أن الدول الأخرى القوية ليست لديها الإرادة
السياسية لأن تلعب دوراً في العلاقات الدولية حالياً.

فيوغوسلافيا كانت لديها الإرادة السياسية ولعبت
دوراً هاماً في السياسة الدولية خلال العشرين عاماً
فيما بين انعقاد مؤتمر عدم الانحياز عام ١٩٦١ وبين
وفاة الجنرال جوزيف بروز تيتو عام ١٩٨١ . أما الآن
فهى مفككة إلى خمس دول في الوقت الذي كانت فيه
خلال العشرين عاماً المشار إليها تلعب دوراً قيادياً في
المحافل الدولية، وكانت تستطيع أن تلعب دوراً في
أفريقيا أو أي دولة.

دولة مثل كوبا كان لديها في وقت من الأوقات
خمسة آلاف طبيب في أفريقيا ، وكانت لديها قوات
عسكرية تصل إلى ٣٠ ألف عسكري في أنجولا. إذن
الإرادة السياسية لأي دولة هي التي تؤهلها لأن تلعب

دوراً فى السياسة الخارجية . وهذا عنصر أساسى للعلاقات الدولية.

ومع ذلك فى الوقت الحاضر نجد أن أغلبية الدول ليست لديها هذه الإرادة . وكأن السيطرة الأمريكية تكونت من قدرتها وقوتها من ناحية ، وفى نفس الوقت من عدم رغبة الدول الأخرى فى أن تلعب هذا الدور فى مجال العلاقات الدولية.

هنا يجب أن نقول أن هناك رفضاً وانتقادات للمهيمنة الأمريكية . وتلك الانتقادات تأتى حتى من القيادات الفكرية الأمريكية نفسها . وبينما تخشى القيادات الفكرية الأوروبية أن تنتقد فكرة السيطرة الأمريكية ، فإن القيادات الفكرية الأمريكية لها القدرة على الانتقاد سواء بريزنسكى الذى كان مستشاراً للرئيس كارتر للشئون الدولية ، أو صموئيل هنتجتون فكلهم ينتقدون ويقولون أن الولايات المتحدة هى القوة الأولى

The only Power وستنتقل إلى القوة الوحيدة
The lonely Power أي أنها الدولة الوحيدة ،
وستكون الدولة اليتيمة فلن يكون لها أصدقاء في
المجتمع الدولي . فكان هناك تيار أمريكي داخلي ينتقد
السيطرة الأمريكية ويرى أنه من مصلحة أمريكا أن
تتعاون مع الدول الأخرى ، وأن تقبل التعددية وتقبل
حداً أدنى من الديمقراطية الدولية في اتخاذ قرارات
السياسة الدولية. ولكن حتى الآن لم تأخذ الولايات
المتحدة بهذه النصائح. ورغم التيارات المعارضة فإنها
تتصرف بمفردها ، فقد كان تصرفها على سبيل المثال
في ضرب مدينة بغداد بالطائرات تصرفاً فردياً مطلقاً
دون أي أساس قانوني فلا يوجد نص في الأمم المتحدة
يبيح لها هذا.

إن السؤال هو وأمام هذا الوضع ما هو المطلوب؟

الملاحظ أننا تكلمنا عن الظروف السياسية فيما بعد الحرب الباردة . وتكلمنا عن الثورة التكنولوجية ، يجب أن نتكلم عن ظاهرة أخرى وهى العولمة. اختصاصات الدولة تنتقل من الدولة إلى سلطة جديدة ؛ قد تكون الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو مافيا أو مجموعة من تجار المخدرات يكونون منظمة دولية - تبين أن المشاكل الدولية في الوقت الحاضر لا يمكن معالجتها على المستوى القومي، أو على المستوى الوطني. وعلى سبيل المثال قضايا البيئة لا يمكن أن تعالج على مستوى قومي، فمثلاً :حادثة" تشيرنوبيل " كان لها تأثير على البحر المتوسط وعلى مناطق واسعة قريبة من روسيا . ومن الناحية الاقتصادية نجد أن السوق وقوانين العرض والطلب تفرض على اقتصاديات العالم. وهناك أيضاً مشاكل الطيران والإذاعة والمشاكل المتعلقة بتوزيع موجات

التلفزيونات كلها تتم خارج نطاق الدولة ، تتم من خلال
تنظيمات مختلفة ، وهنا نجد التناقض بين من ينادى
بتوافر الديمقراطية القومية بينما هذه الديمقراطية لا
تتوافر على المستوى الدولي.

على المستوى العالمي النظام غير ديمقراطي، فقد
تكون الشركات متعددة الجنسيات هي التي تتولى
الإشراف على بعض القضايا الاقتصادية . وقد تكون
دولة واحدة وهى الولايات المتحدة الأمريكية هي
المسيطرة على بعض القضايا الاقتصادية أو الدولية،
وقد يكون تحالف بين دولتين أو مجموعة دول ،
وبالتالى نستطيع أن نقول أن الديمقراطية لا توجد على
المستوى الدولي. فهناك تناقض نحن ننادى بضرورة
استتباب الديمقراطية على المستوى الوطني ، وفى
نفس الوقت لا توجد ديمقراطية على المستوى العالمي.
كيف نحاول أن نعالج هذا؟ إن معالجة هذا تتم إما عن
طريق تدعيم الأمم المتحدة ، أو بإنشاء منظمات دولية

جديدة تتولى الإشراف على الجوانب المتعددة للعولمة، ويسبق هذا مطلبان لابد من ذكرهما الأول، هو ضرورة اهتمام الدول بالسياسة الدولية - وهذا نداء للشباب فى الوقت نفسه - فقد جرت العادة أن يهتم الرأي العام بالسياسة الداخلية، لكنه لا يهتم كثيراً بالسياسة الخارجية. كما تهتم الصحف بالشئون الداخلية ولا تعير الشئون الخارجية اهتماماً كبيراً. فالمطلوب توافر ثقافة معينة. فاهتمامنا بالأمور الدولية سيساعدنا على أن نلعب دوراً فى تنظيم العلاقات الدولية. إن القوانين الجديدة ستكون مفروضة من قبل دولة واحدة أو منظمة دولية أو من قبل مجموعة من رجال الأعمال. فلا بد أن نهتم بالسياسة الدولية ولابد من اهتمام الرأي العام بالسياسة الدولية وإذا اهتم الإعلام فستهتم الحكومات والدول بالسياسة الدولية.

والمطلب الثانى؛ هو أنه لابد من إدخال الديمقراطية فى الأمم المتحدة وتقليل استعمال حق الفيتو، وتوسيع

مجلس الأمن ليضم دولاً أخرى وإعادة النظر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والسماح للأهالي والجمعيات غير الحكومية وممثلى المدن والبرلمانات بالاشتراك في إدارة العلاقات الدولية، والسماح حتى لرجال الأعمال والخبراء لكي يشتركوا . بمعنى آخر لابد أن يتوفر حد أدنى للديمقراطية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن تضمن الديمقراطية لأي منظمة أخرى تتولى في المستقبل الإشراف على العلاقات الدولية.

يجب أن يفتح الباب على مصراعيه لغير الحكوميين والجمعيات الأهلية لكي تشترك في السياسة الدولية - هذا على المستوى السياسي - إذا أردنا أن نضمن حداً أدنى من ديمقراطية العلاقات الدولية في القرن القادم.

ولو انتقلنا للمستوى الاجتماعي ، فهناك عدة
تصورات حول وضع هذا المستوى في الألفية الثالثة .
فهناك كتاب قمت بنشره في الاتحاد السوفيتي عام
١٩٨٩ أي قبل سقوطه وانتهاء عصر الحرب الباردة
ورأيت أن المجتمع الدولي في السنوات القادمة
سينقسم إلى ثلاث فئات:

١- سكان الدول الغنية أي التي تقع في الشمال وهنا
لن يكون هناك فرق بين من يسكنون العواصم ومن
يسكنون الأرياف.

٢- عواصم الدول النامية، حيث هناك اهتمام بالعواصم
على حساب الريف أو على حساب المدن الأخرى.

٣- أرياف المدن النامية .

وهذا التقسيم سيستمر لأن القيادات الفكرية التي
تنتمي إلى الفئة الثانية ستنجح في أن تذهب للدول
الغنية والقيادات الموجودة في الأرياف ستحاول وتنجح

فى الانتقال للعواصم، وبالتالى هذا الانتقال سيؤدى إلى جمود بين تلك الفئات الثلاث من سكان الدول الغنية حيث لا فرق بين المدينة والريف - عواصم الدول النامية - أرياف الدول النامية . وقد قيل هذا الكلام قبل عشرين عاماً . وبعد الثورة التكنولوجية أصبح غير دقيق فهناك مناقشة دارت فى اليونسكو فى باريس العام الماضى حيث وضع مفكر صورة أخرى فهو يرى تقسيم العالم إلى ثلاث فئات: الأولى، هى الفئة التى تنتمى للشرائح التى تستطيع أن تنتقل إلى مختلف دول العالم وهى الفئة المحظوظة أو الطبقة الراقية الجديدة، على سبيل المثال فى نيويورك هناك أربعة فنادق كبرى يديرها مصريون . إذن فإن مديري الفنادق وكبار الأساتذة، ورجال الأعمال، والأطباء فى هذه المجموعة. وبسبب استعمال التكنولوجيا فإن هذه الفئة هى التى تستطيع أن تنتقل من بلد إلى بلد كجزء من عرض العمل العالمى.

والفئة الثانية هي ما يسمى "بالرحالة الكادحة" وهم أكثر من مليار شخص يحاولون العمل بالدول الأخرى. ففي المكسيك هناك أكثر من ٦ مليون مكسيكي يعملون بالولايات المتحدة، وفى أوروبا هناك الملايين من العمال من جنوب أفريقيا والقارة الأفريقية وتركيا والمغرب العربى يحاولون العمل فى هذه البلاد . فهذه هي الطبقة الفقيرة فى رأى هذا الكاتب والطبقة الوسطى هي التي تتمتع بالإنترنت والتليفزيون وطموحها أن تنتقل للطبقة الراقية ، ومخاوفها تتلخص فى أن تفقد القدرة على العمل وتنتقل للطبقة الفقيرة ، وهذه جميعها تصورات للمجتمع الدولي فى القرن القادم ، وكل ذلك مجرد مجهودات قد تكون بعيدة عن الواقع ، وقد تظهر اختراعات جديدة تساعد على التغلب على الهوة بين الشمال والجنوب، وقد تظهر اختراعات جديدة تقضى على التعددية اللغوية بسبب آلات الترجمة الفورية . فهناك اختراعات جديدة حتى

على جسم الإنسان قد تؤدى إلى تغييرات جذرية فى المجتمع الدولي ، والمطلوب أن نستعد لهذه التغييرات الجذرية . ولكي نستعد لها يجب أن نهتم بالدراسات المستقبلية أكثر من اهتمامنا بالماضي . فقد كان الحاكم أو القاضي عند حكمه فى قضية ينظر إلى السوابق وماذا فعلنا منذ خمسين عاماً ، ويطبق الأحكام السابقة على القضية الجديدة المعروضة أمامه، أما اليوم فالصورة أصبحت عكسية فلو أردت مثلاً بناء كوبرى أنظر إلى مدى كفاءة وقدرة هذا الكوبرى بعد خمسين عاماً من بنائه فيجب أن أفكر فى كيفية استعمال الشيء بعد عشرين أو خمسين عاماً .

فالمطلوب فى النهاية أن يتجه التفكير دائماً إلى المستقبل ونتجنب النظر للسوابق لأن السوابق لا تصلح فى ظل تلك الثورة التكنولوجية الهائلة.

ننتقل الآن إلى الشق الثاني من الحديث وأطلب منكم أسئلة غير دبلوماسية وأعدكم أيضاً بردود غير دبلوماسية.

** سؤال (من أحد طلاب الجامعة)

هل الأمم المتحدة حقيقة كما يقال جندي في شرطة القوة الوحيدة للعالم الجديد وهى الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل هي مجرد آلية لفرض العقوبات على الدول والنظم الحاكمة التي تعارض أو تفكر في مجرد معارضة آراء وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية؟ ثم ألم يتبين للعالم الجديد أن هذه العقوبات التي تقصد بها نظم الحكم لم تعد تؤثر على قيادات هذه الشعوب وأن الذي يدفع فاتورة هذه العقوبات هو المواطن البسيط والقادة والحكام باقون في قصورهم المنيع؟ وإذا كانت هذه العقوبات تُفرض تحت مسمى الشرعية

الدولية فأين التزام بعض الدول وخاصة إسرائيل
بقرارات الأمم المتحدة التالية ٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤ ؟

دكتور بطرس غالى:

الرد بسيط مع الأسف فالقوة هي التي تتغلب على
القانون وعلى العدل . فالرد أن العقوبات تتحملها فقط
الشعوب الكادحة أكثر من الطبقة الحاكمة . وهناك
ملاحظة إضافية لم تذكرها فالدول التي يطلب منها أن
تفرض هذه العقوبات هي التي تتحمل أعباءها .
فالعقوبات التي فرضت على العراق سببت خسائر
كبيرة لتركيا ، وكذلك العقوبات التي فرضت على
يوغوسلافيا رتبت خسائر على رومانيا وبلغاريا
والمجر ، والعقوبات التي فرضت على هايتي رتبت
خسائر على مجموعة من الدول . إذن العقوبات لا
تعتبر عقوبات على الشعوب فقط ولكن على الدول
المجاورة التي يطلب منها فرض العقوبات . وهناك

مادة فى ميثاق الأمم المتحدة وهى المادة ٥٠ تنص على أن الدول التى يطلب منها فرض العقوبات يحق لها أن تطلب المساعدة من مجلس الأمن لكي يتحمل المجلس مسؤولياته.

** سؤال حول الوضع فى العراق :

هل هناك مرجع قانونى دولى يتم الرجوع إليه لتغيير وضع مناطق الحظر على العراق وإلى متى سيستمر ذلك؟

د. بطرس غالى:

فى الواقع هناك العشرات من القرارات التى صدرت من مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق. وبالتالي من السهل أن يوجد قانون يستخلص من عشرات القرارات ويسمح لها أن تستعمل القوة ضد العراق ، وبالتالي نجد أن الولايات المتحدة تدعى أنه عندما تستعمل القوة

ضد العراق فأن هناك أمراً قانونياً تستند عليه من مجلس الأمن ومن رأى أن التصرفات الأمريكية غير قانونية . ولكن السؤال لماذا لم تتكلم الدول الأخرى . هناك ١٤ دولة أخرى فى مجلس الأمن وهناك ١٨٠ دولة عضو فى الجمعية العامة لماذا لم يصدر قرار يطالب بوقف هذا الضرب . ويجب أن نقول أن المسئولية الكلية ليست على أمريكا فقط ولكن أيضاً على المجتمع الدولى حيث يجب أن يشارك فى هذه المسئولية.

ويجب على المجتمع الدولى على الأقل أن يتكلم أو ينتقد هذه التصرفات. فالصمت يعتبر موقفاً سلبياً من المجتمع الدولى وليس من العرب فقط. هناك دول أوروبية أخرى وهى دول قوية لها رأى وقوة ، لماذا لا تتكلم . وهناك عدد من الدول مثل الهند والصين وباكستان لديها أسلحة نووية والمسئولية هنا على

المجتمع الدولى فهو سلبى وذلك يجرى العملاق
الأمريكى باستخدام القوة وانتهاك القانون.

**** سؤال حول حق الفيتو:**

ما هو تعليق سيادتكم على أنه طالما أن هناك حق
الفيتو فليس هناك ديمقراطية فى العلاقات الدولية.

د. بطرس غالى :

لا أستطيع أن ألغى حق الفيتو لأن الدول الكبرى هى
التي تتحمل أعباء تنفيذ القرارات . إذن لابد من موافقة
هذه الدول على هذه العمليات.

الفيتو هام بالنسبة لبعض القرارات التي تتطلب
تنفيذاً ونفقات إضافية ، ولكن هناك قرارات أخرى لا
داعى لاستعمال الفيتو مثل انتخاب الأمين العام للأمم
المتحدة.

**** سؤال حول معاقبة المسؤولين فى إسرائيل:**

لماذا لا تتم معاقبة المسئولين فى إسرائيل عن الممارسات العدوانية ضد الشعب الفلسطينى؟ وما هو مستقبل جهود الرئيس محمد حسنى مبارك فى محاولات توحيد الدول العربية لمواجهة القضايا التى تواجه الأمة العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية؟ وهل سينجح العرب فى مواجهة العدو الصهيونى والاعتراف بدولة فلسطينية وعاصمتها القدس؟

نريد من سيادتكم أن نعرف إذا كانت رئاسة بوش ستنتج فى حل مشكلة فلسطين أم لا ؟ وإلى متى سنظل نرى أطفال فلسطين وهم يقتلون بدبابات الإسرائيليين ونحن لا نرى من يوقف هذه المذبحة ولا نستطيع أن نفعل شيئاً لهم مع أنهم عرب ؟

ما هو تصور سيادتكم لمستقبل الصراع العربى الإسرائيلى وهل يمكن أن يحقق السلام الشامل والعادل

فى المنطقة وأن تكون إسرائيل لها علاقة جيدة مع جيرانها.

د. بطرس غالى :

أقول أنه من خلال المفاوضات يمكن أن نتخذ ونحدد خطوة أولى نحو السلام . لا نستطيع أن نحقق سلاماً كاملاً لأن هناك كراهية عميقة بين العرب والإسرائيليين. وللتغلب على هذه الكراهية قد نحتاج إلى جيل أو جيلين . وعلى سبيل المثال كانت هناك حرب دامية بين فرنسا وألمانيا . وكان هناك ٨ مليون أسير ألمانى والقوات الألمانية دخلت فرنسا واحتلت باريس، ومع ذلك تحقق السلام بينهما وقامت بين الدولتين علاقات طيبة ، وكانت هناك حرب أهلية طويلة فى موزمبيق ومع ذلك تحقق السلام . فأنا مؤمن أنه من خلال التفاوض لابد أن يتم السلام . وهذا

رأى ياسر عرفات أيضاً بمعنى أنه لابد من استمرار المفاوضات مرة ومرتين وثلاثة لإيجاد حل.

وعدم وجود اتفاقية سلام وعدم وجود حلول يعنى ذلك أنه ليس هناك حوار مستمر ونحتاج إلى وقت ونحتاج إلى جيل جديد ونحتاج إلى ترابط وعلاقات مع الدول الأخرى لتحقيق سلام.

**** سؤال :**

هناك انتقادات حادة وجهت للأمم المتحدة عندما كنتم أميناً لها وخصوصاً فيما يتعلق بأزمة (البلقان) وتجاوزات جنودها ضد الطرف الآخر فى الصراع وهم المسلمون فى البوسنة؟

* تردد مؤخراً فى وسائل الإعلام أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش حالياً مسألة تعديل العضوية فى مجلس الأمن كما تناقش أيضاً استخدام الدول الكبرى

لحق الفيتو - إلى أى مدى يمكن أن يؤثر هذا التعديل على مستقبل العلاقات الدولية ؟
* ماذا يعنى وصف الأمم المتحدة بأنها بيت من زجاج وهل هو هش لهذه الدرجة؟

د. بطرس غالى :

الانتقادات التى وجهت للأمم المتحدة بالنسبة لقضية يوغسلافيا ترجع إلى الخلافات التالية؛ كان هناك اختلاف بين أوروبا وأمريكا ، فأوروبا لها قوات عسكرية على الأراضى اليوغسلافية ، وهناك قوات فرنسية وقوات إنجليزية وقوات مصرية وقوات أردنية وقوات أسبانية وأمريكا ليس لها قوات عسكرية برية ، وأمريكا تريد أن تستعمل السلاح الجوى لضرب يوغسلافيا بينما ترفض الدول الأوروبية استخدام السلاح الجوى لأن لها قوات على الأراضى - وهذا هو الخلاف الأول .

أما الخلاف الثانى فهو يتعلق بموقف روسيا التى تؤيد يوغسلافيا ومرتبطة بها ، لأن يوغسلافيا لها علاقة خاصة مع روسيا وتعارض استعمال القوة سواء البرية أو الجوية. وكانت تلك الخلافات بين أوروبا وأمريكا وروسيا سبباً من أسباب الأزمة التى دارت فى الأمم المتحدة عندما قررت الولايات المتحدة أخيراً أن يكون لها قوات برية فى يوغسلافيا ، إلى حد كبير انتهت هذه الأزمة واستطعنا أن نصل إلى اتفاق.

كان هناك خلاف بين استراتيجية الذين لهم قوات برية ولا يريدون استعمال القوات الجوية والذين ليس لديهم قوات برية وعلى استعداد لاستعمال القوات الجوية . وهناك فريق آخر يرفض استعمال القوة فى يوغسلافيا ، وكان يرى الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية.

الانتقادات ضد الأمم المتحدة موجودة بالنسبة لرواندا حيث حصلت مجزرة وموجودة بالنسبة

لموزمبيق وموجودة بالنسبة للكافة ، لأن الأمم المتحدة مثل أى منظمة قد تنجح وقد لا تنجح . لم تنجح فى الصومال، وفى الصومال منازعات داخلية بين مختلف القبائل وبين جماعات تنتمى إلى نفس القبيلة وتتحدث نفس اللغة وتعتنق نفس الدين ومع ذلك كانت هناك حرب دامت ٢٠ سنة واستمرت فى هذا البلد. لم تكن هناك حكومة أو إدارة أو خدمات ، كانت هناك قبائل تحارب بعضها البعض لذلك فشلت الأمم المتحدة هناك.

وفشلت الأمم المتحدة فى يوغسلافيا حتى تدخلت القوات الأمريكية. ولم تنجح الأمم المتحدة فى "أنجولا". هنا أريد أن أقول أن الأمم المتحدة كالطبيب إذا كان المريض لا يسمع نصيحة الطبيب ولا يتعاطى الدواء فإن مصيره الموت ، هل سنقول أن الطبيب سيئ . كان لابد من إرادات الأطراف المتحاربة. إذا توافرت هذه الإرادة ولجأ المتحاربون إلى وسيلة سلمية لحل هذا النزاع ، تستطيع الأمم المتحدة أن تلعب دور الوسيط،

وأن تقدم المساعدات لتحقيق السلام . ولكن إذا لم تتوافر الإرادة لدى الأطراف المتحاربة فالأمم المتحدة لا تستطيع أن توقف الحرب المستمرة فى "أنجولا".

وفى يوغسلافيا لم تتوافر الإرادة لدى الأطراف المعنية، فلجأت إلى استعمال القوة وكانت تثق أنها تستطيع أن تحقق أهدافها من خلال استعمال القوة . إذن الأمم المتحدة كأي طبيب قد تنجح أو لا تنجح.

أما عن السؤال : هل هناك لجان تعمل من أجل تعديل نظام الأمم المتحدة ؟ هناك لجان أنشئت من أجل هذا الهدف . لكن من الصعب أن نحقق أى تقدم طالما أن هناك خلافاً بين الدول الكبرى فيما يتعلق بعدد الدول التى تتمتع بحق الفيتو . وفيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الدول التى تنتمى إلى الشمال والدول التى تنتمى إلى الجنوب.

هناك خلافات بين الدول وهناك أيضاً اتفاق بين الدول على أهمية تعديل نظام الأمم المتحدة ، ولكن كيف يتم هذا التعديل وهناك خلافات !!

وأخيراً لماذا وصفت الأمم المتحدة بأنها بيت من زجاج؟

لأنها فعلاً من حيث الشكل تتكون من زجاج ، ولكن من الناحية الرمزية هناك ١٨٠ سفيراً معتمدين لدى الأمم المتحدة ، مهمتهم أن يعرفوا ماذا يدور فى أروقتها ، فإذا حدث شئ فإن هذا الشئ يصل إلى العديد من الدول فى أقل وقت ممكن . وبفرض أن وقّعت على أى ورقة فإن هذا التوقيع يصل أيضاً إلى العديد من الدول فى أقل وقت ممكن ، ومن الممكن إلى أجهزة المخابرات للعديد من الدول . إذن البيت من زجاج بما أن هناك ١٨٠ مندوباً مهمتهم متابعة ما يدور فى الأمم المتحدة ، وهذا مما يؤخر العمل فى الأمم المتحدة ،

لأن العمل الدبلوماسى يتطلب فى كثير من الأحيان نوعاً
من السرية حتى يمكن أن ينجح .

I.S.B.N

رقم الإيداع - ١١.٣١ - ٢٠٠٢
الترقيم الدولي - 477-236-369-0

دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط
عضو اتحاد الناشرين المصريين
